

[أثر المدفوعات الإلكترونية على الإقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية]

إعداد الباحثان:

[د. لمياء سعود ششه - أفنان يوسف الجهني]

[باحث ماجستير - قسم الإقتصاد - كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 2022م]

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة الإقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى تطور المدفوعات الرقمية وفعاليتها في القضاء على التعاملات الخفية التي تتسبب في حدوث الاهتزازات الاقتصادية القوية. كما اعتمدت على منهجية التحليل القياسي لتقدير نموذج الدراسة بطريقة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بهدف اختبار العلاقة بين معدل الإقتصاد الخفي (الحوالات الشخصية) وعمليات نقاط البيع وعدد الفواتير المسددة عبر نظام سداد وأعداد الشيكات المحررة من قبل الأفراد والشركات. أوصت الدراسة ترسيخ ثقافة التعامل عبر الإنترنت لمختلف شرائح المجتمع، وتطوير مؤهلات العمال والموظفين في مجال التكنولوجيا والاتصالات، وتشجيع قطاع الأعمال على استخدام وسائل الدفع الرقمية، مع ضرورة السيطرة على أنشطة الإقتصاد الخفي.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، الدفع النقدي، الإقتصاد الخفي، نقاط البيع.

[The Impact of Electronic Payment Methods on the Hidden Economy in the Kingdom of Saudi Arabia]

Abstract:

Abstract: The study aimed to analyze the impact of electronic payment methods in reducing the phenomenon of the hidden economy in the Kingdom of Saudi Arabia. To achieve this goal, the study relied on the analytical descriptive approach to find out the extent developing of digital payments method and their effectiveness in eliminating hidden transactions that cause strong economic fluctuations. In order to test the relationship between the rate of the hidden economy and related independent variables (personal transfers, point-of-sale operations in which the number of invoices Paid through the SADAD system, and the number of checks issued by individuals and companies), the method of multiple linear regression have been estimated by using the ordinary least squares method (OLS). The study recommended consolidating the culture of dealing via the Internet for the various segments of society, developing the qualifications of workers and employees in the field of technology and communications, and encouraging the business sector to use digital payment methods, with the need to control of the activities of the hidden economy.

Keywords: Electronic payment, Cash payment, Hidden economy, Points of sale.

المقدمة:

تميز العصر الحديث بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ، الأمر الذي أثر في مختلف جوانب الحياة ومنها التعاملات المالية و الاقتصادية (مخبي وبريكة، 2014). ظهر ما يعرف باقتصاد الإنترنت الذي يستند على المعلومات والمعارف ويعد أحد أصول الإنتاج الحديثة وأحد مدخلات العملية الإنتاجية شأنه شأن الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة إلا أنه تفوق عنها بإمكانية إعادة الاستخدام والمعالجة والمشاركة دون فقدان في القيمة (Taddesse and Kidan 2005)، فضلاً عن مساهمته في عولمة الاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات وزيادة الإنتاجية. وهنا أوجب التطور التكنولوجي ضرورة ابتكار أساليب دفع حديثة تجمع بين السرعة والكفاءة والفعالية وتوفير مزايا عديدة كتخفيض التكاليف و الوقت والجهد والسرعة في تسوية المعاملات المختلفة (عزاوي ورقاني، 2021).

إن عولمة اليوم هي نتاج الجهود التكنولوجية المبتكرة، حيث غيرت الابتكارات التكنولوجية أفق أنظمة الدفع المعهودة ودفعت المجتمعات نحو العالم الإلكتروني. على وجه التحديد، غيرت التكنولوجيا الحديثة أنظمة الدفع التقليدية إلى أنظمة أكثر كفاءة وفعالية وخالية من متلازمة "النقل والحمل" (Oyewole et al., 2013) ، وما تسببه من ارتفاع معدلات الجرائم والسرقات، إضافة إلى الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل) الذي يشير إلى إتمام العمليات واستلام مبالغ الأنشطة التجارية والاقتصادية دون تسجيلها؛ من أجل تجنب المنشآت دفع الضرائب وعدم تطبيق اللوائح الأخرى المفروضة عليهم. (Schneider, 2017) يقصد بنظام الدفع غير النقدي بأنه شبكة تشغيلية تحكمها القواعد والقوانين والمعايير التي تربط الحسابات المصرفية وتوفر وظائف الصرف النقدي باستخدام الودائع المصرفية، وتشمل بطاقات الخصم والائتمان والتحويلات المالية الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأنظمة الدفع للتجارة الإلكترونية. (Afaha, 2019)

شرعت المملكة العربية السعودية في تطوير نظم المدفوعات والتسويات المالية على مدار السنوات الماضية، حيث بذلت الجهود في إنشاء وتطوير البنية التحتية الداعمة لتفعيل القنوات الإلكترونية، وحفزت على ظهور شركات التقنية المالية (FinTech)، كما أطلق البنك المركزي السعودي مبادرة "فتتك السعودية" بهدف نشر الثقافة ودعم الابتكارات والمعارف، كما وضع خطط استراتيجية تعزز الدفع الإلكتروني وتقلل الاعتماد على التعاملات النقدية بهدف بلوغ 70% من المدفوعات الإلكترونية بحلول عام 2025م. وفي ظل انتشار جائحة كوفيد-19 رفع البنك المركزي السعودي الحد الأقصى للمعاملات الإلكترونية إلى 300 ريال، كما زاد إصدار بطاقات الصراف الآلي حتى بلغت 34.3 مليون بطاقة في أواخر عام 2020م، وازدادت أجهزة نقاط البيع بنسبة 64.4%، بينما ارتفعت عمليات التحويل حتى 201.6 مليون عملية (البنك المركزي السعودي، 2019) (Visa, 2021). مؤخراً أطلقت المملكة العربية السعودية متمثلة في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مشروع "فاتورة" الذي يهدف إلى مكافحة التستر التجاري، والحد من تعاملات الاقتصاد غير الرسمي، إضافة إلى إثراء تجربة المستهلكين وتعزيز المنافسة العادلة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2021).

1. الإطار النظري والدراسات السابقة

نظراً لتركيز الدراسة الحالية على وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على الاقتصاد الخفي سيتم تسليط الضوء على أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

هدفت دراسة (Schneider 2017) إلى التحقق من فعالية أداة "تقييد أو إلغاء النقد" في محاربة اقتصاد الظل والجريمة والإرهاب في 36 دولة متقدمة خلال الفترة 2013-2014م. استخدمت الدراسة المتغير التابع المتمثل في اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما المتغيرات المستقلة تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي،

ونسبة المدفوعات النقدية كنسبة من إجمالي المدفوعات، والحد النقدي. خلصت الدراسة إلى أن إلغاء النقد لن يحقق مكاسب رفاهية كبيرة؛ لأنه لا يعد الدافع أو السبب في ظهور اقتصاديات الظل أو الهجمات الإرهابية أو الجرائم، إلا أن تقليل استخدام النقد ووجود حد نقدي قادر على تخفيض اقتصاد الظل بنسبة تتراوح بين 2 - 20%، وقادر على الحد من الفساد بنسبة تتراوح بين 1.8 - 18%، وكذلك يخفض معدل الجريمة بحوالي 5 - 10%. كما أشارت الدراسة إلى العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي واقتصاد الظل، ووجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية بين الحصة النقدية في إجمالي المدفوعات وحجم اقتصاد الظل في كافة الدول المعنية في الدراسة عدا ألمانيا والنمسا التي تميزت بكثافة النقد وضعف اقتصاد الظل، وعلى الرغم من ندرة المدفوعات النقدية في السويد إلا أن اقتصاد الظل لا يزال متوسط الحجم. أوصت الدراسة إلى ضرورة إعطاء المواطنين حرية اختيار وسيلة الدفع التي يستخدمونها دون إجبار سلطات الدولة لهم.

تناولت دراسة (Sung et al. (2017) إمكانية الحوافز الضريبية للمدفوعات الإلكترونية في تقليل اقتصاد الظل في جمهورية كوريا. توصلت الدراسة إلى فعالية الحوافز الضريبية للمدفوعات الإلكترونية في تحويل الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد قائم على المعاملات غير النقدية، مما أدى إلى انخفاض كبير في اقتصاد الظل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، كما أثر نظام الحوافز الضريبية إيجابياً على إعادة توزيع الدخل. ومنذ عام 2005م احتلت مدفوعات البطاقة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لكوريا المرتبة الأعلى في العالم حتى وصلت في عام 2014م إلى 49%، إضافة إلى تغير نسبة دافعي الضرائب على أصحاب الدخل التجاري من الركود في أواخر التسعينات عند حوالي 30% إلى 80% في الوقت الحاضر، وزاد معدل ضريبة الدخل الشخصي الفعال على دخل الأعمال باتجاه متصاعد مستمر منذ عام 1998م من 3.4% إلى 6.3% في عام 2013م، وأخيراً زاد صافي الربح بحوالي 1.3 مليار دولار، مع زيادة إيرادات الضريبة على الدخل الشخصي بحوالي 4.2%.

أشارت دراسة بن توتة وراتول (2018) إلى متطلبات التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام الدفع الإلكتروني في ظل توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر. أكدت الدراسة على العلاقة العكسية بين الاقتصاد غير الرسمي ونظام الدفع الإلكتروني، وأشارت إلى أن التعاملات باستخدام الدفع الإلكتروني يزيد مستوى الشفافية في المعاملات ويقلل من التديس والاختلاس ويحد من تداول النقود التي يصعب مراقبتها، إضافة إلى دوره في توضيق نطاق توسع الاقتصاد غير الرسمي بما يحد من التهرب الضريبي، ويحسن من جودة الخدمات الضريبية التي تزيد رضا المكلف والتزامه. خلصت الدراسة إلى إلزام فرض الدفع الإلكتروني على كافة التعاملات التجارية للحد من انتشار الأنشطة غير الرسمية وجلب المبالغ إلى الوعاء الضريبي، والقضاء على مرتكبي الجرائم مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي.

تطرق دراسة Bhattacharya (2019) إلى حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقطاع غير الرسمي في الاقتصاديات النامية. خلصت الدراسة إلى تفضيل القطاع غير الرسمي للاقتصاد النقدي، حيث كان إلغاء الحكومة الهندية تداول الأوراق النقدية بسحب 86% من العملة المتداولة في عام 2016م، والاعتماد على تقنيات الدفع الرقمي باستخدام الهواتف المحمولة الذكية مجرد تحول مؤقت لرجال الأعمال أصحاب القطاع غير الرسمي إلى حين العودة للاقتصاد النقدي، وبعد عامين عاد الاعتماد على النقود بنفس مستوى ما قبل الإلغاء، فلا يمكن استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي الذي يعد مخلفات غير مرغوب فيها لاقتصادنا.

2-1 الاقتصاد غير النقدي والاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية

يحقق الاقتصاد الأقل اعتمادًا على النقود العديد من المزايا منها تجربة أفضل للمستهلكين، وحوكمة أكثر كفاءة، وإنتاجية أعلى للأعمال والشركات، وتعميم شمول مالي أكبر لكافة المواطنين، لذا شجعت المملكة العربية السعودية على الابتكارات وتحديث البنية التحتية للمدفوعات. تشهد المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر نمواً هائلاً في المدفوعات الرقمية مما أدى إلى تغير سلوك الدفع لدى المستخدمين وأثر على حركة التجارة الإلكترونية، وذلك بفضل المبادرات الاستباقية التي تهدف إلى تمكين الصناعة في المملكة العربية السعودية والتي وجهت نحو تقليل النقد واستخدام المدفوعات الائتمانية (Saudi Payment, 2020)

تعد المملكة العربية السعودية الدولة الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الدفع الإلكتروني، حيث قفزت المملكة في وسائل الدفع الائتماني من 4% في عام 2017م إلى 94% في عام 2020م، ويعزو هذا النمو إلى الشراكة القوية والتعاون فيما بين البنك المركزي السعودي (SAMA) وشركة فيزا، وشركة المدفوعات السعودية، والبنوك المحلية، وبلغ مستخدمي بطاقات مدى 54.8%، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمدفوعات عبر الهاتف المحمول بلغت 46.2%، وفواتير السداد 37.9%. كما تطمح الاستراتيجية الوطنية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 في تقديم 70% من المعاملات من خلال المدفوعات الرقمية بحلول عام 2030م (Visa, 2021).

2-2 تحليل اتجاه الدفع النقدي وغير النقدي في المملكة العربية السعودية:

على الرغم من فعالية أسلوب الدفع النقدي ونموه الطبيعي، وتفضيل غالبية شرائح المجتمع السعودي لهذا الأسلوب، إلا أن تحفيز مجال المدفوعات غير النقدية يحقق النمو الاقتصادي بوتيرة أكثر تسارعاً وأكثر استدامة. لذا، فرضت المملكة العربية السعودية العديد من العوامل التي تحقق فعالية المدفوعات الإلكترونية وتساهم في تحقيق النمو الضخم في حجم المشتريات تحديداً عبر المواقع الإلكترونية، وتتمثل في إلزام كافة المتاجر والمحال التجارية بتوفير أجهزة نقاط البيع، وإطلاق وسائل الدفع الحديثة مثل خدمة "مدى أثير"، ونظام المدفوعات الفورية "سريع"، وإتاحة الدفع عبر الأجهزة الذكية، فضلاً عن ظهور خدمات المحافظ الرقمية وانتشارها، حيث ساهمت هذه العوامل في تجاوز المدفوعات الإلكترونية حصة المدفوعات النقدية على مستوى الأفراد (Saudi Payment, 2020).

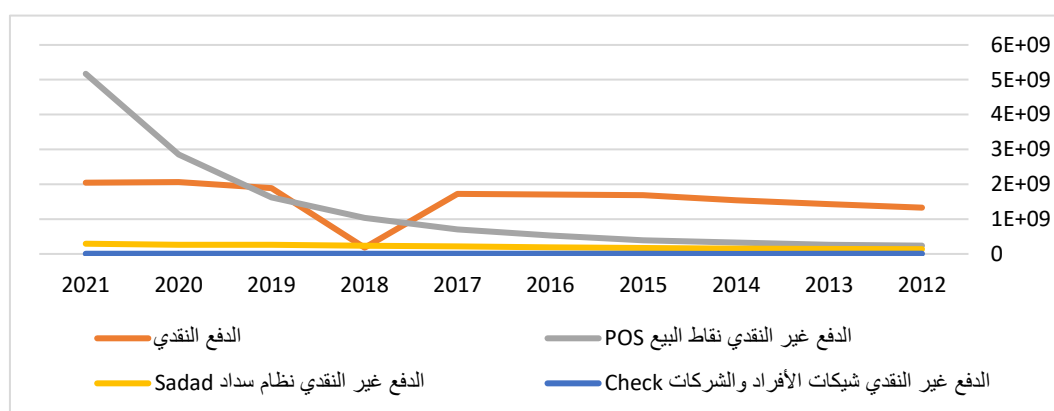
جدول رقم (1) يوضح تطور الدفع النقدي والدفع غير النقدي للفترة (2012-2021)

السنة	الدفع النقدي	الدفع غير النقدي		
		نقاط البيع POS	نظام سداد Sadad	شيكات الأفراد والشركات Check
2012	1331207283	237945994	137289819	6420576
2013	1431400372	265315873	146993251	6280953
2014	1537501431	327034423	154594336	6024
2015	1684917905	394915865	172351149	5712132
2016	1703230688	524569736	190103435	4911705

4264517	218371509	708119092	1720463507	2017
3367653	235633689	1031518190	180132446	2018
2875732	263466381	1623002741	1891602677	2019
1882364	266963188	2852864282	2062835604	2020
1569797	293158932	5171154926	2043660419	2021

المصدر: البيانات المتاحة على البنك المركزي السعودي

الشكل رقم (1) يوضح تطور الدفع النقدي والدفع غير النقدي للفترة (2012-2021)



المصدر: إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات المتاحة على البنك المركزي السعودي

يتضح من البيانات أعلاه، انخفاض معدل المدفوعات النقدية لأول مرة في عام 2021م، أي أنها لم تعد وسيلة الدفع الأكثر استخدامًا، بل تجاوزتها المدفوعات الإلكترونية وغلبت على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. بلغ انخفاض التعاملات النقدية في عام 2021م ما يشكل 38% من إجمالي عدد العمليات المنفذة، بينما حققت المدفوعات الإلكترونية 62%، أي أن قيمة المدفوعات في التعاملات النقدية بلغت 6%، مقارنة بالمدفوعات الإلكترونية التي حققت 94% في نفس العام. كما سجلت عمليات الدفع باستخدام البطاقات عبر أجهزة نقاط البيع 5.2 مليار عملية في عام 2021م وكانت السبب الرئيسي في تجاوز حصة المدفوعات الإلكترونية نظيرتها النقدية، حيث شكلت عمليات الدفع باستخدام البطاقات عبر تقنية الاتصال القريب (NFC) أو ما يعرف في المملكة "مدى أثير" نسبة 95%، بينما حققت عمليات الدفع باستخدام الأجهزة الذكية (الهاتف المحمول) نسبة 37%. كما نلاحظ ارتفاع عدد الفواتير المسددة عبر نظام "سداد" في عام 2021م، وتتصدر مدفوعات الخدمات الحكومية القائمة بقيمة 39.000,564 مليار ريال، وتليها الاتصالات وخدمات المرافق بواقع 9.755,617 مليار ريال (نور، 2022). يعزو هذا النمو بدرجة كبيرة إلى ظهور جائحة كوفيد-19 التي سرعت عملية الانتقال للمدفوعات الإلكترونية (البنك المركزي السعودي، 2021).

3-2 تحليل اتجاه الاقتصاد الخفي والدفع الإلكتروني في المملكة العربية السعودية:

كشفت إحدى الدراسات الحديثة حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1980-2010) في الاقتصاد السعودي، واتضح أن نموه في المملكة هو الأكبر مقارنة ببعض دول آسيا وأفريقيا، حيث ارتفع إلى 942.5 مليار ريال في عام

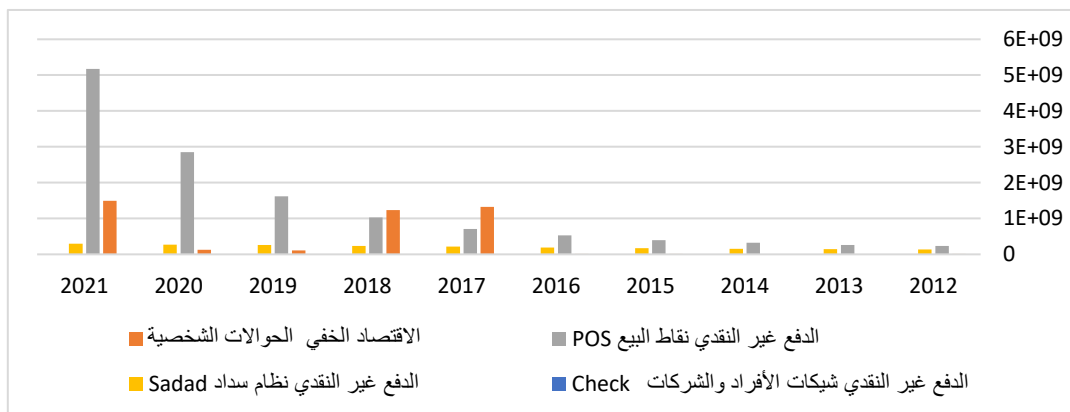
2010م مقارنة 351.3 مليار ريال في عام 1980م أي بنسبة 62.4%. واتضح أن الوقود المحرك لهذا الاقتصاد الخطير عدة عوامل وأهمها النقدية وطرق التحصيل التقليدية التي سهلت انتشاره؛ لصعوبة تتبعها من قبل الجهات الحكومية (بن جمعة، 2017). إلا أن المملكة العربية السعودية تساهم في متابعة وكبح التحويلات غير النظامية أو ما يعرف بـ (الاتجار بالعملة) إلى خارج المملكة بمطابقة دخل الشركات المالية وغير المالية وغير الهادفة للربح والأسر المعيشية مع حجم تحويلاتهم الشخصية الخارجية (الثنيان، 2012). لذا، شجعت المملكة على تطبيق المدفوعات الإلكترونية لمساهمتها في زيادة الشفافية في المعاملات التجارية، وفضلاً عن دورها في تصعيب المشاركة في الاقتصاديات الخفية بدرجة كبيرة.

جدول رقم (2) يوضح تطور الاقتصاد الخفي ووسائل الدفع غير النقدي للفترة (2012-2021)

السنة	الاقتصاد الخفي الحوالات الشخصية	الدفع غير النقدي	
		نقاط البيع POS	نظام سداد Sadad
2012	10733515	237945994	137289819
2013	1277677	265315873	146993251
2014	1349949	327034423	154594336
2015	14178463	394915865	172351149
2016	13874502	524569736	190103435
2017	1325181062	708119092	218371509
2018	1236366192	1031518190	235633689
2019	113573032	1623002741	263466381
2020	128768482	2852864282	266963188
2021	1492998402	5171154926	293158932

المصدر: البيانات المتاحة على البنك المركزي السعودي

الشكل رقم (2) يوضح تطور الاقتصاد الخفي ووسائل الدفع غير النقدي للفترة (2012-2021)



المصدر: إعداد الطالبة بالاستعانة بالبيانات المتاحة على البنك المركزي السعودي

يتضح من البيانات أعلاه، ارتفاع معدل المدفوعات الرقمية في المملكة العربية السعودية تحديداً عمليات نقاط البيع في عام 2021م، إلا أن قابليته زيادة في التعاملات الخفية أي الحوالات الشخصية للعاملين، حيث

ارتفعت قيمة تحويلات الشركات المالية وغير المالية وغير الهادفة للربح والأسر المعيشية في عام 2021م ويعد الارتفاع الأعلى منذ عام 2015م (صلاح الدين، 2022). وبالرغم من ذلك يعد تطور القطاع المالي وزيادة وسائل الدفع غير النقدي قادرة على ضبط المعاملات الخفية وتحقيق الازدهار والرخاء وتعزيز النمو الاقتصادي ليكون أكثر استدامة وشمولية، كما أنها قادرة على الحفاظ على سبل العيش كما شاهدنا مع انتشار جائحة كوفيد-19، حيث ساهم استخدام البطاقات الائتمانية في بقاء الأفراد آمنين، وساعدت الشركات على الحفاظ على إيراداتها (خليل، 2020).

2. مشكلة الدراسة

تعاني المملكة العربية السعودية كسائر دول العالم من ظاهرة الاقتصاد الخفي التي تهدد اقتصادها، وتؤدي إلى تضارب في تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية، وتحد من فعاليتها بما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي سلباً. إلا أن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهم في استحداث أساليب دفع تفوق الأساليب التقليدية التي أصبحت غير فعالة في العصر الحاضر، بل وتساعد على انتعاش الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الإيرادات الضريبية والتوزيع الأمثل للدخل، كما أدت إلى تطورات هائلة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية وساهمت بشكل كبير في تغيير مستقبل الأعمال التجارية؛ من خلال تسهيل عملية البيع والشراء إلكترونياً، وزيادة كفاءة الشركات من خلال انخفاض التكاليف وتلبية احتياجات المستهلكين. على ضوء ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل لوسائل الدفع الإلكتروني أثر على الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية؟

3. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مدى أهمية دور المدفوعات الإلكترونية في الوقت الحاضر، وذلك من حيث دورها في تسوية المعاملات المالية بفعالية عالية من ناحية و تخفيض معدلات الجرائم والسرقة والتهرب الضريبي من ناحية أخرى، و نجد أن هذه الأهمية تكمن في تأثيرها على الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية

4. محددات الدراسة

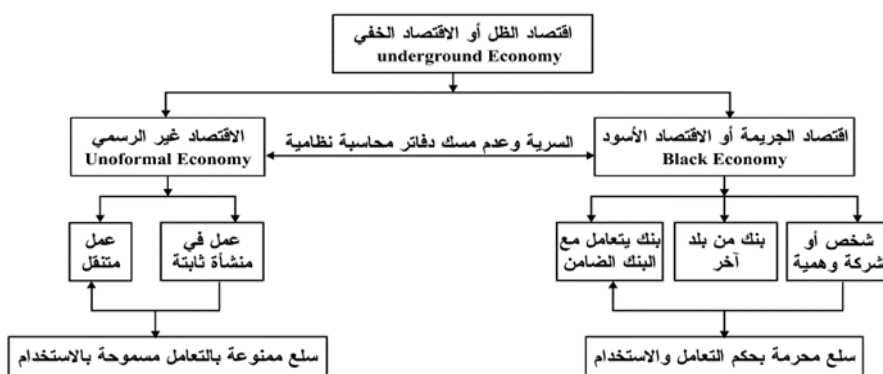
يتمثل قياس أثر وسائل الدفع الإلكتروني في (نقاط البيع، والفواتير المسددة عبر نظام سداد، وشيكات الأفراد والشركات) على معدل الاقتصاد الخفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2007 - 2021م، وباستخدام النموذج القياسي سيتم اختبار فرضيات الدراسة والتوصل لنتائجها بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لوصف وسائل الدفع الإلكتروني وأثرها على التحويلات الخفية بالمملكة العربية السعودية، وسيتم ذلك من خلال الاستناد على مصادر البيانات الأولية والمتمثلة في (البنك المركزي السعودي)، كما سيتم الاعتماد على المصادر الثانوية والمتمثلة في الرسائل العلمية والدراسات المحكمة والأوراق البحثية والتقارير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة ببرنامج EViews بهدف اختبار العلاقة بين الاقتصاد الخفي ووسائل الدفع الإلكتروني.

5. مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

نظام الدفع غير النقدي هو عملية تحويل الأموال (كدفع ثمن السلعة أو الخدمة) بطريقة رقمية تعتمد على الاستعانة بأجهزة الحاسوب وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو غيرها من الطرق (مخي وبريكة، 2014). حيث تعد أنظمة الدفع الإلكتروني بمثابة أنظمة حفظ إلكترونية لمواد اقتصادية على أجهزة ذكية، وتستخدم عمومًا لسداد المدفوعات، فهي عبارة عن خدمة دفع تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات، أو قنوات التسليم التي توفر ميزة التبادل الإلكتروني للمواد النقدية دون اتصال مادي بالأطراف المتعاملة. وفي الاقتصاد تعرف بأنها وسيلة

لإجراء المعاملات التجارية وتسوية الالتزامات المالية إلكترونياً دون الحاجة إلى لمس النقود، ويتحقق ذلك عبر استخدام بطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، وأجهزة الصراف الآلي، والشيكات الإلكترونية، والمحافظ المحمولة، والتحويلات المالية وغيرها من الوسائل المستخدمة في إجراء عمليات الدفع (Oyewole et al., 2013). يحقق الاعتماد على وسائل الدفع غير النقدي العديد من المزايا على خلاف الدفع التقليدي، فالمدفوعات الإلكترونية تثبت عمليات السرقة والجرائم الأخرى المتعلقة بالنقود، حيث تقضي على الحافز الذي يدفع اللصوص لارتكاب جرائم النقود عند الاحتفاظ بالنقود المادية بشكل أقل. أما بالنسبة للبائعين فهي تساهم في تسهيل إجراء المعاملات مما يزيد من إيراداتهم ويخفض التكاليف التشغيلية ويحسنها (Tee and Ong, 2016).

الاقتصاد الخفي هو الإنتاج الخفي والاقتصاد السري. أي أن بعض الأنشطة منتجة بالمعنى الاقتصادي وقانونية بشكل تام إلا أنها مخفية عن السلطات العامة بهدف التهرب من الاستحقاقات المترتبة عليهم للدولة مثل دفع الرسوم أو الضرائب سواء كانت ضرائب الدخل أو القيمة المضافة أو غيرها، إضافة إلى تجنب الاشتراكات في الضمان الاجتماعي، أو تجنب تلبية معايير قانونية معينة كمعايير السلامة والصحة، والحد الأدنى للأجور، أو الحد الأقصى لساعات العمل، فضلاً عن الرغبة في تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية مثل ملء الاستبيانات الإحصائية أو تقديم البيانات (Sung et al., 2017). كما عرف بأنه مجموعة الأنشطة والمعاملات غير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية كالناتج القومي أو الدخل القومي أو الناتج المحلي سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة (الحربي، 2021). يطلق على الاقتصاد الخفي العديد من المسميات كالإقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الأسود؛ وذلك نظراً لتنوع مجالات عمله التي يمارسها، فالإقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة هو نتيجة التعامل بالسلع المحرمة مثل (المخدرات، المتاجرة بالبشر، سرقة الآثار)، أما الإقتصاد غير الرسمي يظهر نتيجة التعامل المتنوعة باستخدام السلع المسموحة مثل (إنتاج بعض السلع في معامل غير مرخصة، السوق السوداء لبعض السلع، الدكاكين والورش غير المسجلة، أعمال الأجرة، الدروس الخصوصية) (سلمان، 2006).



6. أداة الدراسة والاجراءات والمنهج المتبع

7 النموذج القياسي والبيانات المستخدمة

يتم توصيف علاقة الاقتصاد الخفي كمتغير تابع مع أنظمة الدفع غير النقدي كمتغيرات مستقلة وهي (نقاط البيع، أعداد الفواتير المسددة عبر نظام سداد، وشيكات الأفراد والشركات) باستخدام طريقة المربعات الصغرى

العادية (OLS) حيث تم جمع البيانات من البنك المركزي السعودي والتي تم اختيارها استناداً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثين، والتي سيتم عرضها بالتفصيل في الفقرة التالية.

ويأخذ نموذج الدراسة الصورة العامة على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 POS + \beta_2 Sadad + \beta_3 Check + U$$

ويمثل المتغير التابع (Y) الاقتصاد الخفي المعبر عنه الحوالات الشخصية للعاملين إلى الخارج، أما المتغيرات المستقلة، فتتمثل في كل من: عدد العمليات المنفذة عبر نقاط البيع (POS)، عدد الفواتير المسددة عبر نظام سداد (Sadad)، أعداد شيكات الأفراد والشركات (Check)، ويعبر U عن حد الخطأ العشوائي للمعادلة. وقد تم إجراء الاختبارات الوصفية والتعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الإحصائي E-views، وذلك لتقدير العلاقة محل الدراسة.

7-2 تقدير معاملات متغيرات النموذج

تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع المتمثل في (الحوالات الشخصية للعاملين) على المتغيرات المستقلة وهي (نقاط البيع، نظام سداد، شيكات الأفراد والشركات، نلاحظ العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول (3) نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي

Variable	Coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	90690.99	9684.719	9.364339	0.000
POS	9.02E-06	3.72E-06	2.420	0.033
Sadad	1.29E-05	2.31E-05	0.559	0.587
Check	0.00551	0.002071	2.662	0.022
Prob(F - statistic) = 0.030 (adj R²: 0.41) (R²: 0.54)				

ملاحظة: معنوية عند مستوى $P < 0.05$ $P < 0.1$ المصدر: إعداد الطالبة بالاستعانة بالاعتماد على برنامج (E-views9)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 (0.54)، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 54% من التغيرات الحادثة في حجم الاقتصاد الخفي، ونسبة 46% تعود لتأثير متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. تشير القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر $\text{Prob}(F\text{-Statistic}) = 0.030$ أن القيمة معنوية عند مستوى 5% مما يعني أن النموذج معنوي ذو دلالة إحصائية.

7-1 اختبارات المشاكل القياسية في النموذج:

استخدمت هذه الدراسة عدة اختبارات للتأكد من خلو النموذج من المشكلات القياسية وضمان صحة النتائج، وتمثلت الاختبارات في: اختبار الارتباط الخطي المتعدد، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ.

جدول (4) نتائج اختبارات النموذج القياسي

القيمة الاحتمالية		اسم الاختبار
Variable	Centered VIF	اختبار الارتباط الخطي المتعدد Variance Inflation Factors
Pos	1.01	
Sadad	1.03	
Check	1.02	
Prob. F(2,9) = 0.6948		اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
Prob. F(1,12) = 0.7261		اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Tests: ARCH

المصدر: إعداد الطالبة بالاستعانة بالاعتماد على برنامج (E-views9)

من خلال النتائج السابقة نلاحظ عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات، أي أن معامل تضخم التباين للمتغيرات يشير إلى أن الارتباط الخطي ضعيف بنسبة أقل من 5%. أما اختبار الارتباط الذاتي يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وذلك لأن $\text{Prob. F}(2,9) = 0.6948$ أكبر من 5%. بينما أشار اختبار عدم ثبات التجانس إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وذلك لأن $\text{Prob. F}(1,12) = 0.7261$ أكبر من 5%.

7. نتائج الدراسة

تتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في وجود علاقة طردية بين نقاط البيع ومعدل الاقتصاد الخفي بدلالة إحصائية وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة، حيث بلغ معامل انحدار نقاط البيع (9.02) بعلاقة طردية مع معدل الاقتصاد الخفي، كما أنه ذو دلالة معنوية عند مستوى 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.03) أصغر من 5%، بمعنى أن نقاط البيع تؤثر على حجم التعاملات الخفية في المملكة العربية السعودية. كما بلغ معامل انحدار الفواتير المسددة عبر نظام سداد (1.29) بعلاقة طردية مع معدل الاقتصاد الخفي، إلا أنه ذو دلالة غير إحصائية عند مستوى 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.58) أكبر من 5%، بمعنى أن متغير الفواتير المسددة عبر نظام سداد لا تؤثر على حجم التعاملات الخفية وهذا مخالف مع فرضية الدراسة. وأخيراً بلغ معامل انحدار شيكات الأفراد والشركات (0.005) وبالعلاقة طردية مع معدل الاقتصاد الخفي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.02) أصغر من 5% مما يدل على استخدام الشيكات يؤثر على حجم التعاملات الخفية بالمملكة العربية السعودية.

8. التوصيات

في الختام نشير إلى أن التقدم التكنولوجي يولد نظام دفع فعال وخالٍ من متلازمة النقد والحمل ومن العديد من التعاملات غير السوية المتمثلة في ارتكاب الجرائم والسرقات، وعدم الامتثال لأوامر وإجراءات الدولة، حيث نظام الدفع غير النقدي من أبرز الوسائل التي أصبحت أساسية في كافة بلدان العالم، والوسيط

التجاري للتبادل الاقتصادي دون الحاجة إلى وجود أطراف مادية في التعامل، إضافة إلى المزايا التي تقدمها للعملاء كإتاحة الفرصة للشراء من أي مكان بيسر وسهولة وإما بشكل مباشر أو عبر الإنترنت. توصي الدراسة على ضرورة بذل المزيد من الجهد على ترسيخ ثقافة التعامل عبر الإنترنت لمختلف شرائح المجتمع عن طريق حملات إعلامية تهدف لنشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع، وتطوير مؤهلات العمال والموظفين في مجال التكنولوجيا والاتصالات، تشجيع قطاع الأعمال كالشركات والمنشآت على استخدام وسائل الدفع غير النقدي وتقديم الحوافز لهم. كما توصي بضرورة تشديد الرقابة والمتابعة لأنشطة الاقتصاد الخفي وفرض العقوبات الصارمة.

المراجع:

- بن توتة، قندز؛ وراتول، محمد. (2018). متطلبات التحول من المدفوعات النقدية إلى نظام الدفع الإلكتروني في ظل توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في مصر. مجلة الباحث الاقتصادي، 6(10)، 575-557
- بن جمعة، فهد محمد. (2017). الاقتصاد الخفي.. 943 مليار ريال. جريدة الرياض
- البنك المركزي السعودي. (2019). تقرير الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية في المملكة العربية السعودية. إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات، وكالة الرقابة
- البنك المركزي السعودي. (2021). دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/AnnualReport/Annual_Report_57th-AR.pdf
- الثنيان، فهد. (2012). بسبب ضعف الأنظمة وتزايد الأسواق السوداء.. مختصون لـ <<الرياض>> متابعة الحوالات المصرفية للوافدين لن توقف أنشطة الاقتصاد الخفي. جريدة الرياض
- الحربي، وائل عبد الكريم. (2021). الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 45(2)، 1-40
- خليل، جهاد. (2020). تطور المدفوعات في السعودية: توجه متزايد لاعتماد التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية. جريدة الرياض
- سلمان، حيان محمد. (2006). اقتصاد الظل والاقتصاد الخفي. جمعية العلوم الاقتصادية السورية
- شركة Visa. (2018). Visa وفقاً لدراسة أعدتها Visa: المدفوعات الرقمية بوسعها تحقيق منافع اقتصادية بنحو 25.1 مليار ريال سعودي سنوياً لصالح المستهلكين وقطاعي الأعمال والحكومة في مدينة الرياض https://sa.visamiddleeast.com/ar_SA/about-visa/newsroom/press-releases/prl-10042018.html
- صلاح الدين، محمود. (2022). تحويلات الوافدين في السعودية ترتفع لـ 154 مليار ريال خلال 2021. جريدة العربية
- عزاوي، الزهراء، ورقاني، لالة فاطمة. (2021). دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز فعالية المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز أدرار- (رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار)

مخبي، سارة؛ وبريكة، السعيد. (2014). تحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي)
نور، محمد. (2022). 7 ملايين ريال مدفوعات نظام سداد في الساعة. جريدة الوطن
هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2021). هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك" تُطلق مشروع الفوترة الإلكترونية "فاتورة"

https://zatca.gov.sa/ar/MediaCenter/News/Pages/News_428.aspx

Afaha, John Sylvester. (2019). Electronic Payment Systems (E-payments) and Nigeria Economic Growth. *European Business & Management*, 5(6), 68-78.

Aldaas, Abdullah. (2021). A study on electronic payments and economic growth: Global evidence. *Accounting*, 7(2), 409-414.

Ali, Mohanad Faeq; Harum, Norharyati; Abu, Nur Azman; Talib, Mohammed Saad; Doheir, Mohamed; and Al-Mhiqani, Mohammed Nasser. Impact of cashless society on the economic growth in Malaysia *RELIGACIÓN. Revista de Ciencias Sociales y Humanidades*, 4(16), 300-307.

Aminata, Jaka; and Sjarif, Gabrielle Elberta. (2020). TOWARDS A CASHLESS SOCIETY IN INDONESIA: THE IMPACT ON ECONOMIC GROWTH AND INTEREST RATE. *Indonesian Journal of Economics, Entrepreneurship and Innovation*, 1(2), 62-68.

Oyewole, Oginni Simon; El-Maude, Jibreel Gambo; Abba, Mohammed; and Onuh, Michael Ezekiel. (2013). Electronic Payment System and Economic Growth: A Review of Transition to Cashless Economy in Nigeria. *International Journal of Scientific Engineering and Technology*, 2(9), 913-918.

Saudi Payments. (2020). The payments Report 2020 Evolving Payments Landscape in Saudi Arabia.

Schneider, Friedrich (2017): Restricting or Abolishing Cash: An Effective Instrument for Fighting the Shadow Economy, Crime and Terrorism?, *International Cash Conference 2017 - War on Cash: Is there a Future for Cash? 25 - 27 April 2017, Island of Mainau, Germany, Deutsche Bundesbank, Frankfurt a. M.*

Sung, Myung Jae; Awasthi, Rajul; and Lee, Hyung Chul. (2017). Can Tax Incentives for Electronic Payments Reduce the Shadow Economy? Korea's Attempt to Reduce Underreporting in Retail Businesses. *Equitable Growth, Finance and Institutions Global Practice Group*.

Taddesse, Wondwossen; and Kidan, Tsegai. (2005). E-payment: Challenges and Opportunities in Ethiopia. *United Nations Economic Commission for Africa*.

Tee, Hoch Han; and Ong, Hway Boon. (2016). Cashless payment and economic growth. *Financial Innovation*, 2(1), 1-9.

Visa. (2021). Contactless adoption in Saudi Arabia 2020 Collaborating for success. [ksa-visa-contactless-paper.pdf](#)